Tahkik ve Çeviriye Dair Notlar

*Risâle fî tahkîki hakîkati'l-cism'*in Türkiye kütüphanelerinde elliyi aşkın nüshası tespit edilmiştir. Tahkikte bu yazma nüshalardan üç tanesi kullanılmıştır. Bu nüshaların katalog bilgileri, neden tahkikte tercih edildikleri ve bazı diğer hususiyetleri şu şekildedir:

- Beyazıt Devlet Kütüphanesi, Veliyyüddin Efendi 3271, vr. 200b-205b, ist. 934h.

  Nüshanın başında risâlenin ismi yer almamaktadır. Son varakta (205a) Taşköprizâde Ahmed Efendi'nin oğlu Taşköprizâde Kemâleddin Efendi'nin (ö. 1030/1621) mührü vardır. Bilinen en erken tarihli nüshanın istinsahı miladi 934 yılı olarak kaydedilmiştir. Bu nüsha hem erken istinsah tarihi hem de ilgili mühür sebebiyle değerli olup ana nüsha olarak kabul edilmiş ve tahkikte "و" harfi ile gösterilmiştir.
- Köprülü Kütüphanesi, Fazıl Ahmed Paşa 1602/42, vr. 139-140.

  Nüshanın istinsah tarihi miladi 947 yılı olup bilinen en erken tarihli ikinci nüshadır. Risâlenin adı bu nüshada "Risâle fi't-tafra" olarak kaydedilmiştir. Bu nüsha tahkikte "ف" harfi ile gösterilmiştir.
- Manisa İl Halk Kütüphanesi, 2965/2, vr. 6b-9a.

  İstinsah tarihi verilmeyen nüshada risâlenin adı "Risâle fi tahkiki hakikati'l-cism" olarak kaydedilmiştir. Risâlenin hamişinde buluna notlar, risâlenin atıflarını çözmede önemli ipuçları içermektedir. Bu nüsha tahkikte "م" harfi ile gösterilmiştir.

Bu çalışmanın tahkik kısmında İSAM Tahkikli Neşir Esasları (İTNES) kullanılmıştır.[23] Tahkikte nüsha farklılıklarının yanı sıra "م" nüshasının kenarında yer alan notlar da dipnotlarda gösterilmiş ve bu notlardan atıf içerenler için kaynak bilgileri verilmiştir. Türkçe çeviride ise sadece tahkikli metin esas alınmış, dipnotlarda ise sadece risalede yer alan alıntıların kaynakları verilmiş, diğer notlar çevrilmemiştir. Risâlede atıf yapılmadan yer verilen bu alıntıların kaynağı tahkikli metin ve çeviri dipnotlarında gösterilmiştir. Ayrıca analiz kısmında verilen kaynakların bir kısmı, metnin kaynaklarının görülebilmesi açısından hem tahkikli metinde hem de çeviride tekraren verilmiştir. Bunlarla birlikte hem tahkikli metin hem de çeviri, okuyucunun daha kolay takip edebilmesi adına paragraflara ayrılmış ve bu paragraflar paralel bir şekilde numaralandırılmıştır.

[23] İslam Araştırmaları Merkezi (İSAM), "İSAM Tahkikli Neşir Esasları (İTNES)" (Erişim 1 Mayıs 2022).

B. Tahkikli Metin

[و٢٠٠ب] [ف١٣٩أ] [م٦ب]/ [الرسالة في تحقيق حقيقة الجسم]

بسم الله الرحمان الرحيم

[١] الحمد لله الذي ذاته غير مشتبهٍ بالجسم ولا بالجوهر الفرد ولا بالعرض، والصلاة على مَن هو المرادُ مِن إيجادِ العالَمِ بالذات والباقي مقصودٌ بالعرَضِ.

[٢] وبعدُ؛ فالغَرَضُ مِنْ عَرْض ما في هذه الرسالةِ من فرائد الفوائد على طِبْق الوَرَق، بيانُ ما في تحقيقِ حقيقةِ الجسمِ مِن مَزِلَّة أقدام الأقوام ومَضِلَّةِ أفهام الفِرَق.

[٣] «اعلم أنّ ههنا مذاهبَ أربعةً؛ *أوّلُها*، كونُ الجسمِ متألفًا مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ متناهية، وهو ما ذهب إليه قومٌ مِن القدماءِ وأكثرُ المتكلِّمين مِن المحدَثين. *وثانيها*، كونه[1] متألفًا مِن أجزاءٍ لا تتجزَّأُ غيرِ متناهية، وهو ما التَزَمَه بعضُ القدماء[2] والنظّام مِنْ متكلِّمي المعتزلة.[3] *وثالثها*، كونُه متألفًا مِن أجزاءٍ بالفعل لكنّه قابلٌ لانقساماتٍ متناهية، وهو ما اختارَه محمد الشهرستاني في كتاب له سمّاه *بالمناهيج[4] والبيانات*. هكذا[5] ذكره[6] الإمام في كتابه[7] الموسوم *بالجوهر الفرد*. *ورابعها*،[8] كونُه غيرَ متألِّفٍ مِنْ أجزاءٍ بالفعل لكنّه[9] قابلٌ لانقسامات[10] [و٢٠١أ]/ غيرَ متناهية، وهو ما ذهب إليه جمهورُ الحكماءِ.»[11]

[٤] «قيل: قد تناظر الفريقان، فلمّا ألزم أصحابُ المذهب الأوّل أصحابَ المذهب الثاني[12] وجوب وقوع قطع مسافةٍ محدودةٍ في زمانٍ غير متناه،[13] ارتكبوا القول بالطفرة. ولمّا ألزموهم[14] أيضًا

---

1 م: كونه: كونها.

2 م+ وذهب إليه قوم من القدماء.

3 في الهامش م+ قال المألف فيما علقه على *شرح الإشارات*: فإن قلت أليست المعتزلة كلهم من المتكلمين، فما وجه التخصيص المستفاد من إضافة المتكلمين إليه؟ قلت: نعم، لعل الشارح وقف على أن طائفة منهم تشبّثوا بأذيال الفلاسفة وأنكروا بعض أصول الكلام، فخرجوا عن حد المتكلمين. (أنظر: إبن كمال باشا، *حاشية على المحاكمات لقطب الدين الرازي*، مكتبة سليمانية، قره چلبي زاده، ٣٤٤، ٤١أ.)

4 م: في كتاب له سمّاه بالمناهيج: في كتابه المسمّى *بالمناهيج*، صح في الهامش.

5 في الهامش م+ قال المألف فيما علقه على *شرح الإشارات*: وإنما خصه بالنسبة إلى الشارح الفاضل مع أن ما قبله وما بعده منسوبان إليه للاختلاف بينهما في النسبة إليه من جهة أن هذا بقوله في كتاب الموسوم *بالجوهر الفرد*، وهما مقولان في شرح هذا الكتاب، أي *الإشارات*. (أنظر: إبن كمال باشا، *حاشية على المحاكمات لقطب الدين الرازي*، مكتبة سليمانية، قره چلبي زاده، ٣٤٤، ٤١أ.)

6 م: ذكره: ذكر.

7 م: كتابه: كتاب.

8 في الهامش م+ قال المألف فيما علقه على *شرح الإشارات*: هذا مذهب طائفة منهم، وهم أرسطو ومن تبعه. (أنظر: إبن كمال باشا، *حاشية على المحاكمات لقطب الدين الرازي*، مكتبة سليمانية، قره چلبي زاده، ٣٤٤، ٤١أ.) صرح به الكاتبي في *شرح الملخص*: لا مذهب جمهور الحكماء، فكأنه أراد بالحكماء "المشائيين"، بناء على أن أصحاب النظر تلك الطائفة دون الإشراقيين. وإذا أطلق الحكماء في الحكمة النظرية فالمتبادر منهم المشائيون.

9 م+ غير.

10 ف: لانقسامات: للانقسامات.

11 لمبدأ هذا النص أنظر: نصير الدين طوسي، *شرح الإشارات والتنبيهات*، تحقيق: حسان زاده الآملي، قم: بوستان كتاب، ٢٠٠٧/١٣٨٦، ٢٦/١، ٢٨. هذا التصنيف لفخرالدين الرزي، أنظر: فخرالدين الرازي، *شرح الإشارات والتنبيهات*، تحقيق: عليرضا نجف زاده، تهران: انجمن آثار و مفاخر فرهنگی، ٢٠٠٥/١٣٨٤، ٧/٢.

12 م+ ولزمهم.

13 م: متناه: متناهية.

14 ف: ألزموهم: ألزموا؛ م: ألزموهم: لزهم؛ في الهامش م+ في عبارة الإلزام إشارة إلى أن في مذهبهم محذورًا بينًا، وكان اعتبار هذه الإشارة مناسبًا لمذهب الشهرستاني أيضًا، إلا أنه نقله بعبارته، فلم يبق مجال لذلك الاعتبار.

وجوبَ كون المشتمِل على ما لا يتناهى غيرَ متناه في الحجم، جوّزوا تداخل الأجزاء. ولمّا ألزم[15] هؤلاء أصحاب المذهب الأوّل تجزئة الجزء القريب من مركز الرحى عند حركة البعيد وقطعه مسافةً مساويةً لجزءٍ واحد لكون القريب أبْطأ منه، ارتكبوا القولَ بسكون البطيء في بعض أزمنة حركة السّريع. ولزمهم من ذلك القولُ بانفكاك الرّحى عند الحركة. فاستمرّ التشنيع بين الفريقين بالطفرة وتفكّك[16] الرحى على ما هو المشهور.»[17]

[٥] وتفصيلُه على ما ذكر في *المحاكمات*: [م٧أ]/ «الفريق الأول قالوا: لو كان الجسم متألّفًا من أجزاءٍ غير متناهيةٍ لزم ألّا يقطع المسافةَ المحدودةَ إلا في زمانٍ غير متناه،[18] لأنّ قطع المسافة المحدودة يتوقّف حينئذ على قطع أجزائها الغير المتناهية، وقطع الأجزاء الغير المتناهية [و٢٠١ب]/ لا يكون إلا بحركة غير متناهية في زمان غير متناه.[19] وأجاب عنه الفريق الثاني بأنّا لا نسلّم أنّ قطْعَ المسافة موقوفٌ على قطع أجزائها الغير المتناهية، وإنّما يكون كذلك لو لم يكن للمتحرّك طفرةٌ من جزءٍ إلى جزءٍ وتركُ الأوساط.»[20]

[٦] «ولمّا استدلّوا ثانيًا بأنْ قالوا: لو تألّف الجسم من أجزاءٍ لا يتناهى كان الجسم غير متناهٍ في الحجم، لأنّ التأليف موجِب لازدياد الحجم، أجابوا عنه بتجْويز التداخل حتى لا يكونَ التأليفُ مفيدًا للحجم. ثم قالوا: لو كان الجسم مركّبًا من أجزاءٍ لا تتجزى فالطوْق الكبير من الرحى إذا تحرّك جزءًا واحدًا امتنع أن يتحرّك الطوْق الصغير جزءًا واحدًا أو أكثر. وإلا لكان الطوق الصغير مثْلًا له[21] او[22] أزيد، فلا بدّ أنْ يقطع أقلّ من جزءٍ فيتجزّى الجزء الذي لا يتجزّى. وأجابَ عنه الفريق الأوّل بأنّ الطوْقَ الصغير يتحرّك جزءًا إلا أنّه يسْكن ريثما يتحرّك الطوْق الكبير أجزاءً أُخر. ثمّ بعدَ ذلك ينتهض للحركة الثانية، فقالوا بسكون البطيءِ في بعض أزمنةِ حركةِ السّريع ولزمهم من ذلك تفكّكُ أجزاءِ الرحى.»[23] [ف١٣٩ب]/

[٧] وقال صاحب *المحاكمات*: «ولا حاجة لهم [و٢٠٢أ]/ -أي لأصحاب المذهب الثاني- إلى التزام الطفْرة. لأنّ الزمانَ والحركةَ عندهم -كالجسم- مشْتملان على أجزاءٍ غيرِ متناهية، وإن كانا محدودين. فلا يلزم ممّا ذكرُوه قطْعُ المسافة المحدودة في أزمنةٍ غيرِ متناهية؛ بل اللازم قطع مسافة غير

15 ف: ألزم: ألزموا.

16 ف: وتفكّك: وبفك؛ م: وتفكّك: ومركز.

17 في الهامش م+ إلى هنا كلام شارح الإشارات بعبارته. (أنظر: نصير الدين طوسي، *شرح الإشارات والتنبيهات*، تحقيق: حسان زاده الآملي، قم: بوستان كتاب، ٢٠٠٧/١٣٨٦، ٤٢/١-٤٣؛ قطب الدين رازي، *المحاكمات*، تحقيق: كريم فيضى، قم: مطبوعات ديني، ٢٠٠٤/١٣٨٣، ٣٣/٢، ٣٥).

18 م: متناه: متناهية.

19 م- في زمان غير متناه.

20 لمبدأ هذا النص، أنظر: قطب الدين رازي، *المحاكمات*، ٣٣/٢.

21 ف- له.

22 م- له او.

23 لمبدأ هذا النص، أنظر: قطب الدين الرازي، المحاكمات، ٣٣/٢-٣٤.

متناهية الأجزاء بحركة غير متناهية الأجزاء[24] في زمان غير متناهية[25] الأجزاء، وهم معترفون به. وأيضًا لهم أن يكتَفوا بتجويز التّداخل في ذلك، لأنّ الأجزاء إذا تداخل بعضُها في بعضٍ لمْ يتوقّفْ قطّعُ المسافة على قطْع الأجزاء الغيرِ المتناهية.»[26]

[٨] وأقول: إنّ بُطْلان القولِ بالطفْرة -على [م٧ب]/ تقدير تركب الجسمِ مِن جواهرَ ذوي[27] مقادير- أظهرُ مِن أن يخفى على مميّز، فضلاً عن متميّز مثْلِ النظّام. وإنّما قال بها بناءً على مذهبِهِ في حقيقةِ الجسمِ وهو: أنّ الجسمَ مركّبٌ من الأعراض،[28] وحقيقتُه عبارةٌ عن[29] الأعراض المجموعة، ومنها ما هو قابلٌ للمحاذاة كالكميات المتصلة، ومنها ما ليس بقابلٍ لها كالكيفيات. فالمتحرِّك إذا تحرّك على مسافةٍ يكون بعضُ أجزائها -وهي الأعراض القابلةُ للمحاذاة- محاذِيةً للمتحرّك؛ وبعضُها -وهي الأعراضُ الغيرُ القابلة لها- غيرَ محاذيةٍ له.[30] وهذا سرّ [و٢٠٢ب]/ قولِهِ بالطفرة، فلا مكابرةَ فيها. نعم، في أصل مذهبه في حقيقة الجسم مكابرةٌ، لكنّه بحثٌ آخر. وإذا تقرَّر هذا، فقد تبيّن أنّ القولَ بالطفرة موجَبُ مذهبه في حقيقة الجسم، لا أنّه أمرٌ التزمه ضرورةً لدفع المحذور المذكور، كما هو المشهور.[31]

[٩] وأما التداخل، فغيرُ لازمٍ لمذهبه المزكور،[32] غايتُه أنّه غيرُ مستحيلٍ على ذلك المذهب، لأنّ استحالته فيما له حظّ من الحجم.[33] وإنّما ذكره في دفْع ما أوردوه[34] عليه ثانيًا تفضُّلًا واستظهارًا، لا تمحُّلًا واضطرارًا، إذ[35] كان له أنْ يقول:[36] أجزاءُ الجسم كلُّها ليست ممّا له حظّ منْ الحجم، حتى يلزمَ من عدم تناهيه أنْ يكون الجسمُ غيرَ متناهٍ في الحجم.

[١٠] ثمّ إن كلا من الطفرة والتداخلِ وإن لم يكن محذورًا على مذهبه، لكن الثاني منهما وراءَ الأوّل. لأنّ الأجزاءَ باقيةٌ على تعدُّدِها وتمايزِها على تقديرِ الطفرة بخلاف التداخل. ففيه إثباتُ أمرٍ زائدٍ

24 م: بحركة غير متناهية الأجزاء، في الهامش.
25 و- بل اللازم قطع مسافة غير متناهية الأجزاء بحركة غير متناهية الأجزاء في زمان غير متناهية؛ م: متناهية: متناه.
26 لمبدأ هذا النص، أنظر: قطب الدين الرازي، *المحاكمات*، ٣٣/٢.
27 م: ذوي: ذي.
28 في الهامش م+ قال الإمام [في *المحصل*:] كون الجسم مركبًا من جملة الأعراض -أعني: اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة- وهو مذهب ضرار والنجار. (انظر: فخر الدين الرازي، *محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين*، المراجع: طه عبد الرؤوف سعد، قاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١١٩.)
وقال شارح *المقاصد* : النظام يجعل الأعراض قسمين: قسم يدعي دخوله في الجسم اعتقادًا منه بجوهريته بل بجسميته، وقسم يدعي عدم دخوله فيه؛ لكونه عرضًا عنده أيضا. قال: وتحقيق ذلك على ما حققنا من كتبهم: أن مثل الأكوان والاعتقادات والآلام واللذات وما أشبه ذلك أعراض لا دخل لها في حقيقة الجسم وفاقًا، وأما الألوان والأضواء والطعوم والروائح والأصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة وغيرها؛ فعند النظام جواهر بل أجسام، حتى صرح بأن كلا من ذلك جسم لطيف من جواهر مجتمعة، ثم إن تلك الأجسام اللطيفة إذا اجتمعت وتداخلت صارت الجسم الكثيف. قال: والجسم عند ضرار بن عمرو [والحسين] النجار مجموع عن تلك الأعراض. (انظر: سعد الدين التفتازاني: *شرح المقاصد*، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٩، ٣/ ٣٧.)
29 م: عن: من.
30 م- له.
31 في الهامش م+ كأنه دخلٌ للشارح حيث قال: «ارتكبوا القول بالطفرة».
32 و، ف: المذكور: المزبور.
33 في الهامش م+ فيه أن عدم استحالة التداخل فيما ليس له حظ من الحجم إذا لم يتألف منه شيء، وأما إذا تألف فلا شك أنه ممتنع؛ إذ التأليف يقتضي ازدياد الحجم، والتداخل عدمه، فلا يجتمعان، فتأمل.
34 ف: أوردوه: أورد.
35 م: إذ: إذا.
36 في الهامش م+ قوله: «إذا كان...إلى آخره» فيه بحث دقيق، وهو أن الجسم عندهم منقسم بانقسامات موجودة غير متناهية، والتداخل يوجب التناهي؛ إذ به يرتفع الامتياز، فتدبر وهو التوفيق.

لا حاجةَ إليه في دفعِ المحذورِ المذكورِ أولا لاندفاعه بالطفرة. وبهذا تبيَّن أن ما في زَعْم صاحب *المحاكمات*[37] أنّ الطفرةَ وراءَ التّداخل حيثُ [و٢٠٣أ]/ قال: «لهم أنْ يكتَفوا بتَجْويز التّداخل» ِمن فهم الواقِع على العكس.

[١١] ثم إنّ أصحابَ المذهب الثاني لا يقولون: «إنّ الزمانَ المحدود كساعةٍ مثلاً والحركة المحدودة[38] كخُطْوةٍ مثلاً مشتملان[39] على أجزاءٍ غيرِ متناهيةٍ بالفعل»، لِما فيه من الالتزام بكون[40] الأمور الغير المتناهيةِ المترتبةِ[41] في الوجود محصورةً بيْن [م٨أ]/ حاصريْن، واللازمُ بيّن البطلان. وذلك غيرُ لازمٍ على تقدير اشتمالِ الجسمِ على أجزاءٍ غيرِ متناهيةٍ،[42] لأن أجزائه غيرُ مترتّبة.[43] ولذلك قالوا به دون الاوليْن. وقولهم بالطفرةِ كالنَّصِّ على أنّ أجزاءَ الزمانِ والحركةِ متناصفيين[44] عندهم، كما لا يخفى عند[45] مَنْ له أدنى[46] تأمُّل. وإذا تقرَّر هذا فقد تبيَّن بطلانُ قولِ الفاضلِ المذكورِ "ولا حاجةَ لهم... الى آخر".

[١٢] ثم قال:[47] واعلم أنّ هذه الحكاية[48] مأخوذةٌ من *الشفاء*[49] والأنسَبُ بما[50] فيه أن يقال: «لمّا حاول الفريقان المناظرةَ، قال الفريقُ الاوّل: لو كانت الأجسامُ مركبّةُ من أجزاءٍ غيرِ متناهيةٍ، لمَا بلغتْ حركةٌ إلى الغاية، والتالي باطلٌ. بيانُ الملازَمة؛ أنّ الأجزاءَ لو كانت غيرَ متناهيةٍ لكانت للجسم أقسامٌ وأصنافٌ [و٢٠٣ب]/ في أقسام إلى غيرِ النهاية. فالحركةُ إنّما تَبلُغ غايةَ المسافةِ [ف١٤٠أ]/ إذا بلغتْ نصفها، وإنّما تبلُغُ إلى نصفِها إذا بلغتْ الى نصفِ نصفِها، لكنّ الأنصافَ غيرُ متناهية، والأنصافُ الغيرُ المتناهيةِ لا تُقطَعُ إلا[51] بحركاتٍ غيرِ متناهية، فيستحيلُ أنْ تبلُغ النّهاية.»

[١٣] فلمّا أوردوا[52] واضحةً بينةَ المقدِّمات أخذوا يضرِبون لذلك[53] مثَلَيْن: «فمِنْ حاكٍ حكى أنّه[54] رأيتُ شخصيْن يتحرّكان أحدُهما سريعُ الحركةِ جدًا والآخرُ بطيءُ الحركةِ في الغاية. ولمْ يلحق

37 م: المحاكمات: المحاكاة.
38 م: المحدودة: المحدود.
39 م: مشتملان: يشتملان.
40 م: بكون: يكون.
41 م: المترتبةِ، في الهامش.
42 في الهامش م+ كيف وعدم تناهي أجزاء الجسم لا يستلزم عدم تناهي أجزاء العرض!؟ اللهم إلا أن يقال: إن مذهبه عدم تناهي أجزاء كل موجود، فحينئذ لا يكون القول بأن القول بالطفرة كالنفي متوجه. ولعل المناسب لقولهم ذلك عمومه، فتأمل.
43 في الهامش م+ وأنت تعلم بأن عدم ترتب الأجزاء الغير المتناهية لا يجوّز تألف الجسم منها، كما لا يخفى.
44 ف، م: متناصفيين: متناهيتين؛ م: متناصفيين: متناهية، صح في الهامش.
45 م: عند: على.
46 و- أدنى.
47 [١٢]-[١٦] انظر: قطب الدين رازي، المحاكمات، ٣٤/٢-٣٥.
48 م: الحكاية: الحكايات.
49 لمبدأ هذا النص، أنظر: ابن سينا، *كتاب الشفى: التبيعيات (٢)*، ١٤#٢٤٢.
50 م: بما: مما.
51 م- إلا.
52 م: أوردوا: أورده.
53 ف: لذلك: لهذا.
54 ف، م: أنّه: إني.

السريعُ البطيءَ[55] أصلًا، لأنّ المسافةَ التي بينهما مركبّةٌ منْ أجزاءٍ لا تتناهى.» وعندي، أنّ خصوصيّةَ البطيءِ ملقاة،[56] لأنّ الواقفَ أيضًا يجبُ ألّا يلحقَه السريعُ. اللهمّ إلّا بملاحظةِ مقابلةِ السريع. وحينئذٍ ضَرْبُ المَثَلِ بعدم لحوقِ المتحرّك في الغايةِ إلى الساكنِ أولى وأقرب، لأنّه أبعدُ وأغرب. ومِنْ قائل: «إني[57] لحظت في بعضِ مطارحِ النظر[58] ذرّةً يسيرة عليها بغل وهي لا تفرُغ عن قطعه البتة، لأنّها مركبّة ممّا لا تتناهى.» والمَثَلُ الأوّل للقدماء، والثاني للمتأخّرين.[59]

[١٤] وعلى هذا قد طال تشْنيعُ [و٢٠٤أ]/ هؤلاءِ وشَناعةُ أولئك،[60] فالتجؤوا إلى القولِ بالطفرة، وهي أنْ يتحرَّك الجسمُ حدّا من المسافةِ ويحصُلَ في حدٍّ آخرَ من غيرِ ملاقاةِ الوسطِ ومحاذاتِه. [م٨ب]/

[١٥] فأوْرد الأوّلون لذلك مثلاً، وهو أنّ الدائرةَ العظيمةَ من الرّحى والصغيرةَ القريبةَ من المركز[61] إذا تحرَّكتا فلو كانت حركتاهما[62] متساويتين، حتّى أنّ العظيمةَ إذا قطعتْ جزءًا يقطع[63] الصغيرةُ أيضًا جزءًا كانت المسافتان مسافةً واحدةً،[64] ومحالٌ أيضًا أن تسكن الصغيرةَ في الوسطِ ضرورةَ أنّ الرّحى متّصلٌ ملتزمٌ[65] بعضه لبعض. فتبيّن أنّ الصغيرةَ تتحرَّك[66] وتَقِلُّ طفراتُها مع أنّ العظيمة يتحرَّكُ[67] وتكثُرُ طفراتُها، إمّا عددًا أو مقدارًا حتّى تحصُلَ في بُعْدٍ أكثرَ مِنْ بُعْدِ الصغيرة.[68]

[١٦] فلمّا انتهَوا إلى هذا المقام تصدّى الآخرونَ للإلزام بما ألزموهم، وكانوا يستشنعون القولَ بالطفرةِ[69] واضطروا إلى تمكينِ الصغيرةِ من السكونِ حتّى حكَموا بأنّ الرّحى ينفكُّ أجزاؤُها عند الحركة، يسكُنُ أحدُها ويتحرَّكُ الآخَرُ، بل سكَّنوا كلَّ بطيءٍ في أثناءِ حركتِهِ ليُمكنَ للسريعِ لحوقُه. وبالجملة، وقعَ أحدهُما في َشناعةِ الطفْرة والآخرُ في شَناعة[70] التفكُّكِ.[71] وهذا [و٢٠٤ب]/ التقديرُ أفْيَدُ وأحسَنُ. إلى هنا كلامُه بعيْنِهِ وميْنِهِ.

---

55 م: ولمْ يلحق السريعُ البطيءَ، صح في الهامش.
56 م: ملقاة: يلقاه.
57 م: إني: إن.
58 م: النظر: النظرة.
59 في الهامش م+ والمثل الأوّل، هو ما ذكره بقوله «فمن حاك»، والمثل الثاني، هو ما ذكره بقوله «ومن قائل».
60 في الهامش م+ تشْنيعُ أصحاب المذهب الأول وشناعة أولئك، أي وشناعة أصحاب المذهب الثاني.
61 م: المركز: مركز.
62 ف: حركتاهما: حركتهما.
63 م: يقطع: يقع.
64 في الهامش م+ ولا شك أن هذا مساو، أي السريع والبطيء، لا عدم لحوقه، اللهم إلا أن يكون ابتداء البطيء أول. وصمه هذا لا يستلزم عدم وصمه ذلك.
65 م: ملتزم: مستلزم.
66 ف: تتحرَّك: تحرَّك.
67 م- وتَقِلُّ طفراتُها مع أنّ العظيمة يتحرَّكُ.
68 م: الصغيرة: الطفرة.
69 م: تصدّى الآخرونَ للإلزام بما ألزموهم، وكانوا يستشنعون القولَ بالطفرةِ، في الهامش.
70 و- الطفْرة والآخرُ في شَناعة.
71 ف: التفكك: التفكيك.

[١٧] أقول: لقد أخْطأ في قوله: «أخذوا يضرِبون لذلك مثَلَيْن»،[72] لأنّ مضروبهم هو المَثَلُ الثاني فقط؛ وأمّا المَثَلُ الأوّلُ، فإنّما ضربَه الفريقُ الثاني، ومنْشَاؤُه:[73] تركُّبُ الجسمِ منْ أجزاءٍ لا تتجزّأ، وإنّما كان عدمُ تجزُّؤِ أجزاءِ[74] الجسمِ موجِبًا لعدمِ لحوقِ السريعِ البطيءَ، لأنّه حينئذٍ إذا قطع السريعُ جزءاً من المسافةِ المركّبةِ من أجزاءٍ لا تتجزّأُ، يجبُ أنْ يقطَعَ البطيءُ منها جزءًا أيضًا،[75] وإلا يلزم أنْ يقطَعَ البطيءُ أقلَّ منه، إذ لا احتمالَ لأنْ يسكُنَ في أثناءِ الحركةِ، لِمَا تقرَّرَ في موضِعِهِ أنّ البطء ليس لتَخلُّلِ السكنات، فيلزم تجزُّؤُ أجزاءِ المسافةِ على تقديرِ عدمِ تجزئِها، هذا خلف.

[١٨] وإذا قطع البطيء جزءًا أيضًا يلزمُ ألّا يلحَقَه السريعُ، فلا يكون خصوصيّة البطيء مُلْغاةً في الحكايةِ الأُولى، بل لا بدّ منْها، لأنّ استدلالَ الحاكي لمّا كان بترَكُّبِ[76] المسافةِ منْ أجزاءٍ لا تتجزَّأُ على عدمِ لحوقِ السريعِ، لمْ يكنْ بُدٌّ منْ خصوصيّةِ البطيءِ لِيتمَّ الاستِدلالُ المذكورُ. فإنّ مجرَّدَ عدمِ تجزُّؤِ أجزاءِ المسافةِ لا يوجِبُ [و٢٠٥أ]/ ألّا تُقْطَعَ المسافةُ حتّى يلزمَ ألّا يلحقَ السريعُ الواقفَ أيضًا.

[١٩] نعم، إذا كانت [م٩أ]/ أجزاءُ المسافةِ غيرَ متناهيةٍ تَلْغو[77] خصوصيّةُ البطيءِ، لكن كلامَ الحاكي [ف١٤٠ب]/ غيرُ مُشْعِرٍ به، بل آبٍ عنه، وإلا يَضيعُ تَوْصيفُ الأجزاءِ بعدمِ التجزُّؤِ. لأنّ الأجزاءَ إذا كانت غير متناهيةٍ فالسريعُ لا يَقْطَعَ المسافةَ المركبةَ منْها، سواءٌ كان[78] تلك الأجزاء متجزئة أو لا.

[٢٠] والعَجَبُ[79] أنّ ذلك الفاضلَ قال: «بل سكنوا[80] كلَّ بطيءٍ في أثناءِ حركتِهِ، لِيمْكِنَ للسريعِ لحوقُه»[81] ولا ريبة[82] في أنّه إنّما يمكن[83] للسريع لحوقُ البطيءِ بسببِ سكونِ البطيءِ في أثناءِ حركتِهِ إنْ لو كان[84] عدمُ اللحوقِ لأجلِ عدمِ تجزُّؤ أجزاءِ المسافةِ، لا لأجلِ عدمِ تناهيها.[85] إذ لو كانت لأجلِ عدمِ تناهِيها لا يُمكن للسريعِ لحوقُ البطيء، وإنْ سكَّنُوه في أثناءِ حركتِهِ.

---

72 في الهامش م+ الحكم بالخطأ إنما نشأ من تقريره المثل، ولا شك أن ذلك الفاضل لم يدع أن المقرر كذلك متفرع على ما نقله من *الشفاء*. ولا شبهة أيضًا أن ما ذكره متفرع على ما نقله من *الشفاء*، فتدبر.

73 في الهامش م+ الأنسب لما قاله ذلك الفاضل: أن الأنسب كون منشأ ضرب المثل هو كون أجزاء المسافة عير متناهية، إلا أن كون منشأ ضرب المثل ذلك لا ينافي لأن يكون منشأ آخر، على ما لا يخفى.

74 م+ أجزاءِ.

75 و: أيضًا، في الهامش.

76 ف: بترَكُّب: ترَكُّب.

77 ف: تَلْغو: تَلْغوا.

78 ف، م: كان: كانت.

79 في الهامش م+ والعجب أن صاحب الرسالة يعلم [أن] تسكين البطيء إنما هو عند من يقول بأن الجسم مركب من أجزاء لا تتجزأ متناهية، وأن الاعتراف به لا يستلزم حصر منشأ الضرب على عدم تجزؤ الجزء، على ما لا يخفى.

80 م: سكنوا: سكون.

81 انظر: قطب الدين الرازي، المحاكمات، ٣٥/٢.

82 م: ريبة: ريب.

83 م: يمكن: يكون.

84 م: كان: كانت.

85 م: تناهيها: التناهيها.

[٢١] فالحقُّ؛ أنّ المَثَلَ الأوَّلَ للقدماء يضرِبونه لجمهورِ المتكلّمين، ومَنْشَؤُه: عدَمُ تجزُّؤِ أجزاءِ المسافةِ عندَهم. وقَصْرُهم التعَرُّضَ على عدمِ التجزُّؤِ دليلٌ قاطعٌ على أنّ مقصودَهم التعريضُ[86] لفسادِ مذْهبِ الفريقِ الأوّلِ، وهم يَلْتزمون[87] تخلُّل السكناتِ بين الحركة[88] هربًا عن تلكَ الشناعة. [و٢٠٥ب]/ والمَثَلَ الثاني للجمهور يَضْربونه للقدماءِ،[89] ومَنْشَؤُهُ: عدمُ تناهي أجزاءِ الجسمِ عندهم. وقَصْرُهم التعرُّضَ على عدمِ التناهِي شاهِدُ عَدْلٍ على أنّ مقصودَهم التعريضُ[90] لإبْطالِ مذهبِ الفريقِ الثاني، وهم يلتجِئُون إلى الطفرةِ هرباً عنْ تلك الشناعة.

[٢٢] والعجَبُ العجيبُ أنّ هذا الفاضلَ –مع أنّه يُصرِّح بهذا[91] المعنى بقولِه: «والمَثَلُ الأوّلُ للقدماءِ، والثاني للمتأخِّرين»– كيْف يقول: «إنّ المثَلَيْن كلاهما للفريقِ الأوّلِ؟!» ثمّ أنّ قولَه: «وحينئذٍ ضرْبُ المَثَلِ[92] بعدمِ لحوقِ المتحرِّك... الى آخره»[93] مَنظورٌ فيه، إذْ حينئذٍ –أي على تقْديرِ أنْ يكونَ المَثَلُ الأوّلُ مَضْروباً على هذا الوجْهِ– يكونُ المَثَلُ الثاني مُغْنياً عنه، كما لا يَخْفى على المُتأمِّل.

[٢٣] ثمّ أنّ قوله: «لأنّه أبْعَدُ وأغْرَبُ» مسلَّمٌ، لكنْ لو قيلَ: "رأيْتُ متحرّكيْنِ في غايةِ السرعةِ في مسافةٍ قليلةٍ جدًا، أحدُهما منْ مبدئها إلى مُنْتهاها، والآخَرُ على العكسِ، يتحرَّكان ولا يلْتقيان ابدًا"،[94] لكان أبعَدَ وأغرَبَ ممّا ذَكَرَه.[95]

---

86 ف، م: التعريض: التعرض.
87 و، ف، م+ فساد.
88 م: الحركة: الحركات.
89 في الهامش م+ والقول بالفرق بين القدماء والمتأخرين على ذلك الوجه أمر غريب جدًا.
90 م: التعريض: التعرض.
91 م: بهذا: هذا.
92 و: المَثَلِ، في الهامش.
93 في الهامش م+ ولا يخفى أن هذا من قبيل تعيين الطريق لضرب المثل.
94 ف- ابدًا.
95 و+ تمت الرسالة الشريفة المتعلقة بطفرة النظام المتعلقة بابن كمال باشا مد ظله، تاريخ كتابه ٩٣٤؛ ف+ تمت الرسالة في سنة ٩٤٧؛ م+ تمت الرسالة الشريفة.

C. Çeviri

[Cismin Hakikatinin İncelenmesine Dair Risâle]

Esirgeyen ve bağışlayan Allah'ın adıyla

[1] Hamd, zâtı ne cisme ne cevher-i ferde ne de araza benzeyen Allah'a mahsustur. Diğer her şeyin arazî olarak murâd edildiği, kendisi ise âlemin var kılınmasının zâtî sebebi olan [peygambere de] selam olsun.

[2] Bu risâlenin sayfalarında [*el-Muhâkemât*'tan aktararak] arz ettiğimiz özlü bilgilerden amacımız, insanların hataya düşmesine ve fırkaların yanlış anlamasına sebep olan konulardan biri olan cismin hakikatini ortaya koymaktır.

[3] [Tûsî *Şerhu'l-İşârât*'ta şöyle demektedir:] "Şunu bil ki, cismin hakikati konusunda dört görüş söz konusudur. Bunlardan *birincisi* cismin parçalanamaz sonlu parçalardan oluştuğu fikridir ki, bu görüşü antik filozoflardan bir grup ve çağdaş kelâmcıların çoğu savunmuştur. *İkincisi,* onun parçalanamaz sonsuz parçalardan oluştuğu görüşüdür ki, bazı antik filozoflar ve Mûtezilî kelâmcı Nazzâm bu fikri savunmuştur. *Üçüncüsü,* onun bilfiil parçalardan oluştuğu fakat sonlu bölünmeye kabil olduğu görüşüdür ki, bu görüşü *el-Menâhic ve'l-beyânât* adlı kitabında Muhammed Şehristânî tercih etmiştir. İmam [Râzî] de *el-Cevherü'l-ferd*[1] isimli kitabında [bu görüşün ona ait olduğunu] bu şekilde zikretmiştir. *Dördüncü* görüş ise onun bilfiil parçalardan oluşmadığı ancak sonsuz bölünmeye kabil olduğu şeklindedir ki, filozofların çoğunluğu bu görüştedir."[2]

[4][Yine *Şerhu'l-İşârât*'ta şöyle demektedir:] "Şöyle denilmiştir:[3] [İlk] iki grup kendi aralarında tartıştılar. İlk görüş sahipleri ikincileri sonlu mesafenin sonsuz zamanda kat edilmesi gerektiği konusunda ilzam edince, onlar da tafra görüşüne sığındılar. Aynı şekilde [ilk gurup] onları sonsuz şeyi içerenin/kapsayanın sonsuz hacimli olması gerektiği konusunda ilzam edince, onlar da cüzlerin girişimli olmasını (tedâhül) caiz gördüler. Bu [ikinciler] ise ilk görüş sahiplerini uzak olanın hareketi sırasında değirmen taşının merkeze yakın dairesinin parçalanması gerektiği, [merkeze] yakın olan ondan daha yavaş olduğu için onun sadece bir parçaya eşit bir mesafe kat ettiği konusunda ilzam edince, onlar da hızlı olanın hareketinin bazı zamanlarında yavaş olanın duraksadığı görüşüne sığındılar ki, bu da hareket sırasında değirmen taşının parçalanmasını gerektirir. İşte iki grup arasındaki tafra ve değirmen taşının parçalanması şeklindeki tartışma/çekişme (teşnî'), meşhur olduğu üzere böylece sürüp gitti."[4]

---

1 Râzî'nin bu risâlesinin ilgili kısmı eksiktir. Bkz. Fahreddin er-Râzî, *el-Cevherü'l-ferd,* "Fahreddin er-Râzî'nin el-Cevherü'l-ferd Adlı Risâlesinin Tahkiki ve Tahlili", nşr. Eşref Altaş, *Nazariyât: İslâm Felsefe ve Bilim Tarihi Araştırmaları Dergisi* II/3 (Ekim 2015), 120. Ancak Râzî'nin başka bir eserinde de aynı atıf mevcuttur. Bkz. Fahreddin er-Râzî, *el-Metâlibü'l-âliye,* 6/20.

2 Bkz. Nasîrüddin Tûsî, *Şerhu'l-İşârât ve't-tenbîhât,* nşr. Hasanzâde Âmulî, 1/26, 28. Bu tasnifin aslı Râzî'ye ait olup Tûsî tarafından ona atfen aktarılmaktadır. Bkz. Fahreddin er-Râzî, *Şerhu'l-İşârât ve't-tenbîhât,* 2/7.

3 Burada aktarılan pasaj, Ebü'l-Hüzeyl taraftarları ile Nazzâm'ın görüşünü benimseyenler arasında geçen bir tartışmaya işaret etmektedir. Molla Sadrâ, tarih kitapların atıfla bu tartışmanın Büveyhî verizi ve âlim Sâhib b. Abbâd'ın (ö. 385/995) meclisinde gerçekleştiğini belirtir ve Tûsî'nin aktardığı pasajın bir benzerini aktarır. Bkz. Sadreddin Şîrâzî, *el-Hikmetü'l-müteâliye fi'l-esfâri'l-akliyyeti'l-erbaa,* 5/41-42.

4 Bkz. Nasîrüddin Tûsî, *Şerhu'l-İşârât ve't-tenbîhât,* 1/42-43; krş. Kutbuddin er-Râzî, *el-Muhâkemât,* 2/33, 35.

[5] [Kutbuddin er-Râzî'ye ait] *el-Muhâkemât* adlı eserde zikredildiği üzere, bunun ayrıntısı şu şekildedir: "İlk grup şöyle demiştir: Şayet cisim sonsuz parçalardan oluşmuş olsaydı sonlu mesafenin ancak sonsuz zamanda kat edilmesi gerekirdi. Çünkü bu durumda sınırlı mesafenin kat edilmesi, onun sonsuz parçalarının kat edilmesine bağlıdır; onun sonsuz parçalarının kat edilmesi ise ancak sonsuz zamandaki sonsuz hareketle olur. İkinci grup buna şöyle cevap vermiştir: Mesafenin kat edilmesinin onun sonsuz parçalarının kat edilmesine bağlı olduğunu kabul etmiyoruz. Bu ancak hareketlinin ortadakini terk ederek bir cüzden diğerine sıçraması (tafra) söz konusu olmadığında bu şekilde olur."[5]

[6] "[İlk grup] ikinci olarak şöyle bir delil getirdi: Şayet cisim sonsuz parçalardan oluşsaydı, cisim hacim bakımından sonsuz olurdu; zira telif, hacmin artmasını gerektirir. [İkinciler] buna şöyle cevap verdiler: Telifin hacim ifade etmeyecek şekilde girişimli (tedâhül) olması mümkündür. Ardından bu [ikinci] grup [karşı eleştiri olarak] şöyle dedi: Eğer cisim parçalanmayan parçalardan oluşsaydı, değirmen taşının büyük dairesi bir parça hareket ettiğinde küçük dairenin de bir parça veya daha fazla hareket etmesi imkansız olurdu. Aksi takdirde küçük daire onun aynısı veya daha fazlası olur ve bir cüzden daha azını kat etmesi gerekirdi ki, bu durumda parçalanmayan parçanın parçalanması gerekir. İlk grup buna şöyle cevap verdi: Küçük daire bir cüz hareket eder ancak büyük daire başka bir cüz hareket ederken bu daire duraksar ve ardından ikinci hareketine başlar. Yani onlar yavaş olanın, hızlı olanın hareket ettiği bazı zamanlarda duraksadığını iddia ettiler ki, bu iddia değirmen taşının parçalarının dağılmasını gerektirir."[6]

[7] *el-Muhâkemât* müellifi [Kutbuddin er-Râzî] şunu da demiştir: "Onların -yani ikinci görüş sahiplerinin- tafra fikrine başvurmalarına ihtiyaç yoktur. Çünkü onlara göre sınırlı yapıda olsalar bile, hareket ve zaman da tıpkı cisim gibi sonsuz parçalar içermektedir. Dolayısıyla onlara karşı [itiraz babında] zikredilen şey, sınırlı bir mesafenin sonsuz zamanda kat edilmesini zorunlu kılmaz. Aksine, bunun gerekeni, sonsuz parçaları olan mesafenin sonsuz zamanda sonsuz parçaları olan bir hareketle kat edilmesidir ki, onlar da zaten bunu kabul etmektedirler. Aynı şekilde onların bu konuda girişimliği (tedâhül) mümkün görmekle yetinmeleri gerekirdi. Çünkü parçalar birbirine girişimli olduğunda (tedâhül), mesafenin kat edilmesi sonsuz parçaların kat edilmesine bağlı olmaz."[7]

[8] Ben [Kemalpaşazâde olarak] derim ki: Cismin mikdâr sahibi cevherlerden meydana geldiği varsayıldığında, tafra görüşünün geçersiz olacağı, bırakın Nazzâm gibi seçkin birini, temyiz sahibi [herhangi] bir kişiye dahi gizli olmayacak kadar açıktır. Nitekim o, cismin hakikatine dair şu görüşüne binaen [tafra fikrini] ileri sürmüştür: "Cisim arazlardan mürekkeptir ve onun hakikati bir araya gelmiş arazlardan ibarettir. Bunların bir kısmı tıpkı sürekli niceliklerde olduğu gibi aynı hizada olmayı (muhâzât) kabul eder, bir kısmı ise tıpkı niteliklerde olduğu gibi bunu kabul etmez. Bu durumda bir hareketli bir mesafe üzerinde hareket ettiğinde, [mesafenin] bazı cüzleri -ki, bunlar aynı hizada olmayı (muhâzât) kabul edenlerdir- hareketli ile aynı hizada olurlar; bazıları ise -ki, bunlar

5 Bkz. Kutbuddin er-Râzî, *el-Muhâkemât,* 2/33.
6 Bkz. Kutbuddin er-Râzî, *el-Muhâkemât,* 2/33-34.
7 Bkz. Kutbuddin er-Râzî, *el-Muhâkemât,* 2/33.

bunu kabul etmeyenlerdir- [onunla] aynı hizada olmazlar." İşte onun tafra konusundaki söylediklerinin özü (es-sırr) budur ve burada mükâbere (kuru bir inatlaşma) yoktur. Evet, aslında onun cismin hakikati konusundaki görüşünün temelinde (el-asl) mükâbere vardır, ancak bu başka bir konudur. Bu durum ortaya konulduğunda, tafra fikrinin onun cismin hakikati konusundaki görüşlerinin bir gereği olduğu açığa çıkmış olur; yoksa meşhur olduğu üzere o, sözü edilen eleştirilerin giderilmesi için zorunlu olarak başvurulan bir şey değildir.[8]

[9] Tedâhül fikrine gelince, -ki bu, onun bahsi geçen görüşünün zorunlu bir sonucu değildir- buna [başvurmasının] gayesi, [tedâhülün] bu görüş çerçevesinde imkânsız olmamasıdır; zira bunun imkansızlığı, ancak hacim sahibi şeyler için söz konusudur. Kendisine ikinci olarak yöneltilen eleştiriyi def etmek üzere buna başvurması ise nezaket ve açıklama (et-tefazzul ve'l-istizhâr) bakımındandır, mecburiyet veya zorunluluktan değildir. Zira onun şöyle demesi icab eder: Cismin tüm parçalarının hacim bakımından bir değeri yoktur ki, bunların [yani bu parçaların] sonsuz olmasından, cismin de hacim bakımında sonsuz olması gereksin!

[10] Tafra ve tedâhül [teorilerinin] ikisi de onun görüşleri içerisinde bir sakınca taşımamakla birlikte bunlardan ikincisi [yani tedâhül] ilkinden sonra gelir (verâe). Çünkü parçalar, tedâhülün aksine ancak tafra takdirinde temyiz ve sayı olarak baki kalırlar. Dolayısıyla burada [tedâhül ile,] sözü edilen ve daha önce tafra ile cevaplanan eleştiri (mahzur) için ihtiyaç duyulmayan ilave bir durumun ispatı söz konusudur. Böylece anlaşılıyor ki, *el-Muhâkemât* müellifinin "onların tedâhülü mümkün görmekle yetinmeleri gerekirdi" diyerek tafranın tedâhülden daha geride (verâe) olduğu iddia etmesi, vakıayı tersinden anlamasından kaynaklanmaktadır.[9]

[11] Ayrıca, ikinci görüş sahipleri [yani Nazzâm ve taraftarları] "örneğin bir saat gibi sınırlı bir zaman veya bir adım gibi sınırlı bir hareket bilfiil sonsuz parça içermektedir" şeklinde bir iddiada bulunmuyorlar. Çünkü böyle bir iddia, varlıkta sonsuz bir şekilde dizilmiş (terettüb) olan şeylerin, iki sınırlayıcı arasında sınırlanmasını zorunlu kılar ki, bunun gereği de apaçık butlandır. Ancak bu [butlan], cismin sonsuz parçalar içerdiği iddiasında gerekli olmaz, çünkü onun parçaları bu şekilde dizilmiş değildir. İşte bu sebeple onlar ilk iki iddiayı değil de bunu [yani cismin sonsuz parçalar içerdiği şeklindeki sonuncu iddiayı] ileri sürmüşlerdir. Onların tafra konusundaki sözleri, zaman ve hareketin parçalarının parçalı olması konusundaki sözleri gibidir ki, bu durum en alt düzeyde düşünce sahibi olan kişiye dahi gizli değildir. Bu durum böylece ortaya çıktıktan sonra, bahsi geçen Fazıl kişinin [Kutbuddin er-Râzî] "onların [tafraya]… ihtiyacı yoktur" şeklindeki iddiasının geçersizliği açığa çıkmış olur.

[8] Müellifin aynı içerikte değerlendirmeler yaptığı iki pasaj için bkz. Kemalpaşazâde, *Hâşiye ale'l-Muhâkemat li-Kutbuddin er-Râzî* (Karaçelebizâde, 344), 56b, 58b.

[9] Müellifin aynı içerikte değerlendirme yaptığı bir pasaj için bkz. Kemalpaşazâde, *Hâşiye ale'l- Muhâkemat li-Kutbuddin er-Râzî* (Karaçelebizâde, 344), 58b, 59a.

[12] Ardından [Kutbuddin er-Râzî] şöyle dedi:[10] Şu bilinmelidir ki, bu hikaye [İbn Sînâ'ya ait] *eş-Şifâ*'dan alınmıştır[11] ve oradaki ifade için en doğrusu şöyle demektir: "İki grup tartışmaya giriştiğinde ilk grup şöyle demiştir: Şayet cisim sonsuz parçalardan oluşuyor olsaydı hareket hedefine ulaşamazdı. Ancak artbileşen (tâlî) geçersizdir. Buradaki gerektirme şöyle açıklanır: Şayet parçalar sonsuz olsaydı cisim için kısımlarda sonsuz sayıda parçalar ve kısımlar olurdu. Bu durumda hareketin mesafenin sonuna ulaşması ancak onun yarısına ulaşmakla, oraya ulaşmak da yarımın yarısına ulaşmakla olur. Ne var ki burada yarımlar sonsuzdur ve sonsuz yarımlar da ancak sonsuz hareketlerle katedilir. Bu durumda sona ulaşmak imkânsızdır."

[13] Mukaddimelerin delillerini açıkça belirttiklerinde, buna iki örnek verdiler:[12] Bir kimse şöyle bir şey anlatmıştır: "Biri oldukça hızlı diğer ise aşırı yavaş hareket eden iki kişi gördüm ve hızlı olan yavaş olana asla yetişemedi. Zira onlar arasındaki mesafe sonsuz parçalardan meydana gelmiştir." Ancak benim görüşüme göre yavaş olanın özelliği yetişilmektir. Çünkü [aksi durumda] hızlı olanın duran kişiye dahi yetişememesi zorunlu olurdu. Ancak hızlı olanla karşılaşma durumunun dikkate alınması müstesna. Bu durumda hareketlinin bir uçta duran [kişiye] ulaşamaması şeklindeki örnek daha evlâ ve [akla] daha yakın olur. Çünkü o [diğer örnek akla] daha uzak ve şaşırtıcıdır. Başka biri de şöyle demiştir: "Bazı yerlerde üzerinde bir katır olan zerrelerle karşılaştım ve [katır] onu katetmeyi asla bitiremiyordu; zira o, sonsuz şeylerden meydana gelir." İlk örnek antik düşünürlere (kudemâ), ikincisi ise sonrakilere (müteahhirûn) aittir.

[14] Böylece iki tarafın birbirini ithamı (şınâ'at) [karşılıklı olarak] uzayıp gitti ve [ikinci gurup] tafra görüşüne sığındı ki, bu da cismin mesafenin belli bir yerinden hareket edip ortaya veya onun hizasına (muhazât) uğramaksızın başka bir yerinde hasıl olmasıdır.

[15] İlk grup buna karşılık şöyle bir örnek getirmiştir: Değirmen taşının büyük dairesi ile merkeze yakın olan küçük dairesi hareket ettirildiğinde, büyük olan bir cüz katettiğinde küçük olan da bir cüz katedecek şekilde onların hareketleri eğer eşit olsaydı, iki mesafe de tek bir mesafe [olarak eşit] olurdu. Küçük olan [dairenin hareketin] ortasında duraksaması imkansızdır, zira değirmen taşının parçalarının birbirini gerektiren bir kesintisizliğe sahip olması zorunludur. Böylece şu durum açığa çıkmış olur: Küçük olanın hareketinde tafralar az olurken büyük olanın hareketinde tafralar sayı veya nicelik (mikdâr) bakımından çok olur ve böylece küçük olanın boyutundan daha büyük bir boyut meydana getirir.

[16] Bu aşamaya gelindiğinde, diğer grup tafra fikrini reddetmek suretiyle kendilerini ilzam edenleri ilzam etmeye giriştirler. Onlar, değirmen taşının parçalarının hareket esnasında dağıldığına hükmederek küçük dairenin duraksamasını mümkün gördüler. Öyle ki, parçalardan biri duraksayıp diğeri hareket etmekte, dahası, hızlı olanın ona yetişebilmesi için onun hareketi esnasında tüm yavaş

---

[10] 12-16 nolu paragraflar alıntıdır. Bkz. Kutbuddin er-Râzî, *el-Muhâkemât*, 2/34-35.
[11] Burada mealen yer verilen aktarım için bkz. İbn Sînâ, *Kitâbu'ş-Şifâ: Fizik (II),* 14#242.
[12] Sözü edilen iki örnek de aynı şekilde İbn Sînâ'dan mealen aktarılmıştır. Bkz. İbn Sînâ, *Kitâbu'ş-Şifâ: Fizik (II),* 14#242.

olanlar duraksar. Sonuç olarak taraflardan biri tafra çirkinliğine (şınâ'at) diğeri ise (hareket esnasında değirmen taşının) dağılması çirkinliğine (şınâ'at) düşmüş oldu. Bu kadarı/takdir en faydalı ve en güzel olanıdır." Buraya kadarki kısım, onun [Kutbuddin er-Râzî'nin] sözlerinin birebir/tıpkısının aynısıdır.

[17] Bunun üzerine ben derim ki: O [Kutbuddin er-Râzî], "Bunun için şu iki örneği vermeye başladılar" derken hata etmektedir. Zira onların örnek verdikleri şey sadece ikincisidir. İlk örneğe gelince, bu [örneği] sadece ikinci grup vermektedir ve amacı/kökeni de cismin parçalanmayan parçalardan oluşmasıdır. Ancak cismin parçalarının parçalanamaması hızlı olanın yavaşı yakalayamamasını zorunlu kılar. Çünkü bu durumda hızlı olan parçalanmayan parçalardan meydana gelen mesafede bir parça katettiğinde yavaş olanın da aynı şekilde bir parça katetmesi zorunludur; aksi halde yavaş olanın ondan daha az bir mesafe katetmesi gerekirdi, zira hareket esnasında onun duraksamasına ihtimal yoktur; çünkü ilgili konuda açıklandığı üzere yavaşlığın sebebi araya durağanlıklar girmesi değildir. Bu durumda parçalanmadığı varsayımına rağmen, mesafenin parçalarının parçalanması zorunlu olur ki, bu da bir çelişkidir.[13]

[18] Yavaş olan bir parça katettiğinde de hızlı olanın ona ulaşamaması gerekir. Dolayısıyla yavaş olanın ilk hikayede anlatılan özelliği [yani kendisine yetişilmek] ortadan kalkmış (mülğâ) olmaz, aksine bundan dolayı gerekli olur. Çünkü anlatanın çıkarımı, mesafenin parçalanmayan parçalardan oluşması durumunda hızlı olanın [diğerine] yetişememesi şeklinde olduğunda, sözü edilen çıkarımın tamam olması için yavaş olanda böyle bir özelliğin bulunması zorunlu olmaz. Zira mesafenin parçalarının parçalanmaması tek başına mesafenin katedilememesini zorunlu kılmaz ki, böylece hızlı olanın durmakta olanı da yakalayamaması gereksin.

[19] Evet, mesafenin parçaları sonsuz olduğunda yavaş olanın bu özelliği [yani kendisine yetişilmek] ortadan kalkar (mülğâ), ancak anlatanın söylediği şey bunu ihsas ettirmez; hatta bundan uzaklaştırır (âb), Aksi takdirde parçaların parçalanamama ile nitelenmesi anlamını kaybeder. Çünkü parçalar sonsuz olduğunda, bu parçalar ister parçalansın ister parçalanmasın, hızlı olan bunlardan oluşan bir mesafeyi katedemez.

[20] Burada dikkat çekici/hayret verici olan bu fazıl kişinin [Kutbuddin er-Râzî] şunu söylemesidir: "Hatta hızlı olanın ona yetişmesini mümkün kılmak için tüm yavaş olanlar [hızlının] hareketi esnasında duraksar." Hiç şüphesiz eğer yakalayamama, mesafenin parçalarının sonsuz olmasından değil de parçalanamaz olmasından kaynaklanıyorsa, yavaş olanın hızlının hareketi esnasındaki duraksamasından dolayı hızlı olanın yavaşı yakalaması mümkündür. Çünkü [yetişememe] onların/parçaların sonlu olmaması sebebiyle olsaydı, yavaş olan hareketi esnasında duraksasa dahi hızlı olanın onu yakalaması mümkün olmazdı.

[21] O halde doğru olan şudur: Antik filozoflara (kudemâ) ait olan ilk örneği onlar kelâmcıların geneline karşı kullanmışlardır. Bu [örneğin ortaya çıkmasının] kökeni, onlara göre

[13] Müellifin aynı içerikte değerlendirme yaptığı bir pasaj için bkz. Kemalpaşazâde, *Hâşiye ale'l-Muhâkemat li-Kutbuddin er-Râzî* (Karaçelebizâde, 34, vr. 59a-b.

mesafenin parçalarında parçalanma olmamasıdır. Onların itirazı (taarruz) parçalanmama ile sınırlı tutmaları, amaçlarının ilk grubun görüşünün çürüklüğünü ifşa etmek olduğunun kesin kanıtıdır. Onlar ise bu çelişkiden (şınaat) kurtulmak için hareketlerin arasına durağanlıklar girmesini gerekli görmüşlerdir. Cumhura ait ikinci örnek ise antik filozoflara (kudemâ) karşı getirilmiştir. Bu [örneğin ortaya çıkmasının] kökeni ise onlara göre cismin parçalarının sonlu olmayışıdır. Onların itirazı (taarruz), sonlu olmama ile sınırlı tutmaları, amaçlarının ikinci grubun görüşünün çürüklüğünü ortaya koymak olduğu noktasında adil bir şahittir. Onlar da bu çelişkiden (şınâ'at) kurtulmak için tafra görüşüne yönelmişlerdir.

[22] Daha da dikkat çekici/hayret verici olanı şudur: Bu fazıl kişi [Kutbuddin er-Râzî] " İlk örnek antik filozoflara (kudemâ), ikincisi ise sonrakilere aittir" sözüyle bu manayı tasrih etmesine rağmen nasıl olur da "her iki örnek de ilk guruba aittir" diyebilmektedir?! Ayrıca, onun "bu durumda hareketlinin yetişememesi şeklindeki örnek…vd" sözü tartışmalıdır (manzûrun fîh); zira bu durumda, yani ilk örneğin bu amaç doğrultusunda getirildiği kabul edildiğinde, ikinci örnek gereksiz olacaktır (muğnî anh) ki, bu durum derinlemesine düşünen kişiye gizli değildir.

[23] Yine/Ardından, onun "Çünkü o [diğer örnek akla] daha uzak ve şaşırtıcıdır" sözü doğrudur; ancak "çok kısa bir mesafede çok hızlı hareket eden iki hareketli şey gördüm. Bunlardan biri başlangıçtan sona, diğer ise ters yönde hareket etmelerine rağmen asla karşılaşmıyorlardı" demiş olsaydı, onun dediğinden daha uzak ve şaşırtıcı olurdu.

Sonuç

Sahip olduğu irtibatlar sebebiyle cisim etrafındaki tartışmaların İslâm düşünce tarihinde önemli konulardan birini teşkil ettiği açıktır. İslâm felsefesinin kurucu metinlerinden biri olan İbn Sînâ'nın *el-İşârât*'ı ve üzerine yapılan çalışmalar bu konuda yönlendirici olmuştur. Osmanlı müelliflerinden Kemalpaşazâde'nin de hem *el-İşârât* geleneği içerisinde yer alan *el-Muhâkemât*'ın tabiiyyât kısmına bir haşiyesi söz konusudur hem de cismin mahiyetine dair tartışmayı içeren bir risâlesi mevcuttur.

Kemalpaşazâde'nin "Cisim Risâlesi" olarak bilinen bu risâlesi, cismin mahiyetine dair Fahreddin er-Râzî'den alınan bir tasnife ve bu tasnifte yer alan görüşlerin temsilcilerine yer verdikten sonra Kutbuddin er-Râzî'nin *Muhâkemât*'ında yapılan değerlendirmeler çerçevesinde tasnifteki görüşlerden birine odaklanır. Bu kişi, pek çok konuda hem kelâm geleneğinden hem de özelde Mutezilî gelenekten ayrılan fikirleriyle ön plana çıkan Nazzâm'dır. Tarihsel süreçte cismin mahiyetine dair görüşlerden biri olarak ortaya çıkmış olmakla birlikte elenmiş olan ve büyük ölçüde sadece tarihsel bir değeri olan bu görüşün Kemalpaşazâde'nin gündemine gelmiş olması ilk bakışta şaşırtıcıdır. Risâlenin "Tafra Risâlesi" olarak da kayıtlarda yer alması, tafra görüşünün yeniden ele alınmasını gerektirecek bir durumun olduğu izlenimi olduğunu uyandırabilir. Ancak risâlede Kemalpaşazâde bu görüşü savunmaz, aksine onun Nazzâmın cisim görüşüyle tutarlı bulmakla birlikte bu görüşü bir bütün olarak reddeder.

Kemalpaşazâde'nin burada kelâmcı geleneği sürdürerek atomcu görüşe karşıt olan bir düşünceyi reddetmeye odaklandığı söylenemez. Onun burada yeni bir tafra okuması yaparak bu teorinin Nazzâm'ın cisim görüşü açısından yerini belirginleştirdiği kesindir. Ancak onun bu değerlendirmelerindeki asıl hedefi Kutbuddin er-Râzî'dir. Zira Kemalpaşazâde bu risâlede, çeşitli yorum ve değerlendirmelerini isabetsiz bulduğu, hataya düşmekle itham ettiği Kutbuddin er-Râzî ile hesaplaşmaktadır. Öyle ki, bu hesaplaşma, risâlenin başlığındaki cismin hakikatini belirleme ve tafra teorisinin de ötesindedir. Cismin mahiyeti ve tafra konusu ise bu hesaplaşmada sadece bir vesiledir ve el-Muhâkemât müellifi'nin meselelere nüfuz edemeyişini gösteren örneklerden sadece biridir. Böylece Kemalpaşazâde'nin Osmanlı felsefe-bilim geleneğinin klasik dönemle irtibatı noktasında kilit bir yerde duran Kutbuddin er-Râzî'nin otoritesini tartışmaya açtığı söylenebilir.

Kaynakça

Âmidî, Seyfüddin. *Ebkârü'l-efkâr*. nşr. Ahmed Muhammed el-Mehdî. 5 Cilt. Kahire: Dârü'l-Kütüb ve'l-Vesâiki'l-Kavmiyye, 1424/2004.

Atsız, Nihal. "Kemalpaşa-oğlu'nun Eserleri". *Şarkiyat Mecmuası* 6 (1966), 71-112.

Baga, Mehmet Sami. *İslam Felsefesinde Cisim Teorisi: Hikmetü'l-ayn Geleneği.* Ankara: İSAM Yayınları, 2020.

Baga, Mehmet Sami. "Kemalpaşazâde'nin Cisim Risalesi'ndeki Amacı Üzerine", *Kemalpaşazâde: Felsefe-Din-Edebiyat Araştırmaları (I).* ed. Murat Demirkol vd. Ankara: Fecr Yayınları, 2022.

Cüveynî, İmâmü'l-Haremeyn. *eş-Şâmil fî usûli'd-dîn.* thk. Ali Sâmi en-Neşşâr vd. İskenderiye: Münşeetü'l-Maârif, 1969.

Demir, Osman. "Basit ve Bileşik: Kelâmda Cismin Tanımı ve İbn Kemâl'in Tafra Eleştirisi". *KADER* 17/1 (2019), 15-35.

Eş'arî, Ebü'l-Hasan. *Makâlâtü'l-İslâmiyyîn ve'htilâfi'l-musallîn*. nşr. Hellmut Ritter. Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1963.

Îcî, Adudüddin. *Kitâbü'l-Mevâkıf.* nşr. Abdurrahman Umeyre. 2 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Cîl, 1417/1997.

İSAM, İslam Araştırmaları Merkezi. "İSAM Tahkikli Neşir Esasları (İTNES)". Erişim: 1 Mayıs 2022. http://www.isam.org.tr/documents/_dosyalar/_pdfler/ISAM_Tahkikli_Nesir_Esaslari.pdf

Hayyât, Ebü'l-Hüseyin. *el-İntisâr ve'r-red alâ İbni'r-Râvendî el-Mülhîd.* nşr. Albert Nasrî Nâdir. Cidde: Mektebetü Ukaz, 1982.

İbn Sînâ. *Kitâbu'Şifâ: Fizik (II).* çev. Muhittin Macit - Ferruh Özpilavcı. İstanbul: Litera Yayıncılık, 2005.

Kemalpaşazâde, Şemseddin Ahmed b. Süleyman. *Hâşiye ale'l-Muhâkemat li-Kutbuddin er-Râzî.* İstanbul: Süleymaniye Kütüphanesi, Karaçelebizâde, 344, 27-75.

Kemalpaşazâde, Şemseddin Ahmed b. Süleyman. "Risâle fî tahkîki hakîkati'l-cism". *Mecmûu Resâili'l-Allâme İbn Kemâl Bâşâ.* thk. Hamza el-Bekrî. İstanbul: Dârü'l-lübâb, 2018, VII/223-240.